وزارة التموين والتجارة الداخلية - قطاع التجارة الداخلية

قرار وزارى رقم ١١٢ لسنة ٢٠٠٣ «بالتفويض»

باعتماد الحساب الختامى للغرفة التجارية لمحافظة دمياط
والسوق التابع لها عن العام المالى ٢٠٠٢

رئيس قطاع التجارة الداخلية

بعد الاطلاع على المادة (٣٢) من القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ والمعدل بالقانون رقم ٦ لسنة ٢٠٠٢ بشأن الغرف التجارية ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٢٥ لسنة ٢٠٠٢ بإصدار اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٦ لسنة ٢٠٠٢ الخاص بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ الصادر فى ٢٠٠٢/١/٣١ ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٣٩٩ لسنة ١٩٨٦ بشأن الغرف التجارية ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٩٠ بشأن التفويض بالاختصاصات ؛

وعلى ماقرره مجلس إدارة الغرفة التجارية لمحافظة دمياط جلسة ٢٠٠٣/٤/١٥ باعتماد الحساب الختامى للغرفة والسوق التابع لها للعام المالى ٢٠٠٢ ؛

وعلى مذكرة الإدارة العامة لشئون الغرف التجارية المؤرخة ٢٠٠٣/١٢/٢٨ ؛

قـــرر :

مادة ١ - اعتماد الحساب الختامى للغرفة التجارية لمحافظة دمياط والسوق التابع لها عن العام المالى ٢٠٠٢ حيث بلغت جملة الإيرادات للغرفة والسوق مبلغ ١١٦٩٣٩٣,٠١٠ جنيه (فقط مليون ومائة وتسعة وستون ألفًا وثلاثمائة وثلاثة وتسعون جنيهًا وقرش واحد لاغير) وجملة المصروفات للغرفة والسوق مبلغ ١٠٢٠٣٤٣,٢١ جنيه (فقط مليون وعشرون ألفًا وثلاثمائة وثلاثة وأربعون جنيهًا وواحد وعشرون قرشًا لاغير) وبلغت زيادة الإيرادات عن المصروفات للغرفة والسوق مبلغ ١٤٩٠٤٩,٨٠ جنيه (فقط مائة وتسعة وأربعون ألفًا وتسعة وأربعون جنيهًا وثمانون قرشًا لاغير) أضيفت إلى الاحتياطى العام الذى بلغ جملته فى ٢٠٠٢/١٢/٣١ مبلغ ٨٨٧٠٤٣,٣٤٢ جنيه (فقط ثمانمائة وسبعة وثمانون ألفًا وثلاثة وأربعون جنيهًا وثلاثمائة واثنان وأربعون مليمًا لاغير) .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية .

تحريراً فى ٢٠٠٣/١٢/٢٩

رئيس قطاع التجارة الداخلية
لواء/ أسامة مازن